البحرين

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	1.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	33.3
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	19589.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	98.0
العمر المُتوقع عند الولادة، بالسنوات[أ]	77.2

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2019)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

كانت الاضطرابات الكبيرة التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، فضلاً عن الهبوط الحاد في أسعار النفط، شديدة الوطأة على اقتصاد البحرين في عام 2020، حيث زاد العجز في المالية العامة والحساب الخارجي تفاقماً، بعد أن كان على طريق التراجع خلال عام 2019. ومن الممكن أن تتحسن آفاق المستقبل إذا ما توافرت إمكانية الحصول على اللقاحات على نطاق واسع، وارتفعت أسعار النفط، وكان هناك التزام بتنفيذ السياسات المحددة في برنامج تحقيق التوازن المالي، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة أوجه الجمود في الموازنة، وتقديم دعم من المالية العامة للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية. وترتبط مخاطر التطورات السلبية بزيادة تفشي حالات الإصابة بفيروس كورونا، والتقلب في أسعار الهيدروكربونات، والتأخر في تنفيذ إصلاحات المالية العامة.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

أبرزت أزمة جائحة كورونا وما تلاها من تراجع في أسعار النفط مدى قابلية تأثر البحرين من الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية في تحقيق النمو غير النفطي وإيرادات المالية العامة. وحتى من قبل الجائحة، تسببت أسعار النفط المنخفضة منذ عام 2014 في إحداث اختلالات كبيرة في الحسابات المالية والخارجية، ونجمت عنها زيادة كبيرة في الاحتياجات التمويلية وتكاليف الاقتراض. وتصدت السلطات لذلك بالإعلان عن برنامج تحقيق التوازن المالي في عام 2018، مدعوماً بارتباط قدره 10 مليارات دولار من النظراء في مجلس التعاون الخليجي، بهدف الوصول إلى موازنة متزنة بحلول عام 2022. وفي حين أدت إصلاحات المالية العامة الواردة في البرنامج إلى تضييق عجز الموازنة قبل ظهور جائحة كورونا، فقد تسبب طول أمد أسعار النفط المنخفضة، وزيادة حجم الإنفاق خارج الميزانية، في بقاء نسبة العجز فوق 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019. وتسبب استمرار عجز الموازنة في تراكم سريع للديون بما يتجاوز 100% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع في السنوات المقبلة في ظل ضخامة إجمالي الاحتياجات التمويلية.

وهذا الوضع الصعب على صعيد الاقتصاد الكلي والمالية العامة، ازداد سوءاً من جراء صدمة أسعار النفط المنخفضة والتداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا. واستجابت الحكومة سريعاً بتقديم دعم سيولة للقطاعات والأسر المعيشية المتضررة من إجراءات الإغلاق، وفي الآونة الأخيرة، من خلال التوفير الحثيث للقاحات للحد من انتشار الفيروس. ومع ذلك، فإن حزمة التحفيز المالي والنقدي التي يبلغ حجمها الإجمالي أكثر من 4.5 مليار دينار بحريني (36% من إجمالي الناتج المحلي) التي أدخلت بشكل تراكمي في مارس/آذار ويوليو/تموز 2020، لتخفيف تأثير الجائحة، فرضت ضغوطاً إضافية على أوضاع مالية عامة مزعزعة بالفعل، ومن شأنها أن تزيد من صعوبة تحقيق أهداف برنامج تحقيق التوازن المالي المحددة من قبل الجائحة في الوقت المناسب.

وتبرز الصدمات أهمية التعجيل بالإصلاحات الرئيسية المتوخاة في البرنامج، بما في ذلك الحد من العجز المزدوج لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين وتخفيف الضغوط على الاحتياطيات. وفي الوقت نفسه، ستواجه الإصلاحات الرامية إلى معالجة أوضاع المالية العامة الضعيفة وزيادة النمو صعوبات، في ضوء نظام الدعم السخي الذي تتبعه الحكومة في سياق من محدودية الموارد المالية، وضخامة الدين العام وإجمالي الاحتياجات التمويلية. وفي الوقت الذي تطرح فيه البحرين اللقاحات بوتيرة سريعة، سيكون القطاع غير النفطي القائم على الخدمات أمام عملية موازنة ما بين استئناف السفر واحتواء الفيروس، وخاصة الأشكال الجديدة منه. ويرجع الفضل في ديناميكية التنويع الاقتصادي في البحرين إلى دخولها في مجال الخدمات الابتكارية العالمية والخدمات التجارية كثيفة العمالة، ولكنها من ناحية أخرى، تواجه سعياً حثيثاً من بلدان أخرى في ذلك المجال، مما قد يؤدي إلى تآكل سريع في ميزتها النسبية.

التطورات الأخيرة

من المتوقع أن يعاني الاقتصاد، الذي يواجه أزمة متعددة الأوجه، انكماشاً بنسبة 5.4% في عام 2020، تحت تأثير الانخفاض الحاد بنسبة 8% (على أساس سنوي مقارن) في الاقتصاد غير النفطي، وبالأخص المتعلق بقطاعي الخدمات والسياحة شديدي الأهمية. وشهد إجمالي الناتج المحلي النفطي تراجعاً بنسبة 2.0% في ضوء استمرار تحديد إنتاج النفط بموجب اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +". وأدى ضعف

الشكل 1 **البحرين**/النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

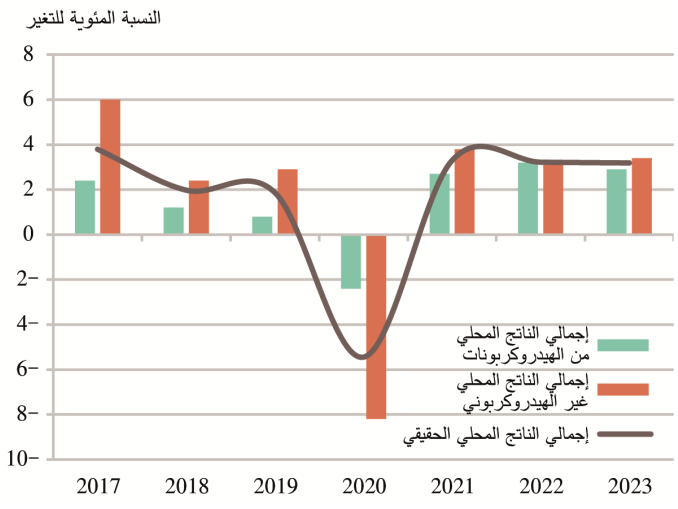

المصدر: السلطات البحرينية، والبنك الدولي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل 2 **البحرين**/العمليات الحكومية العامة

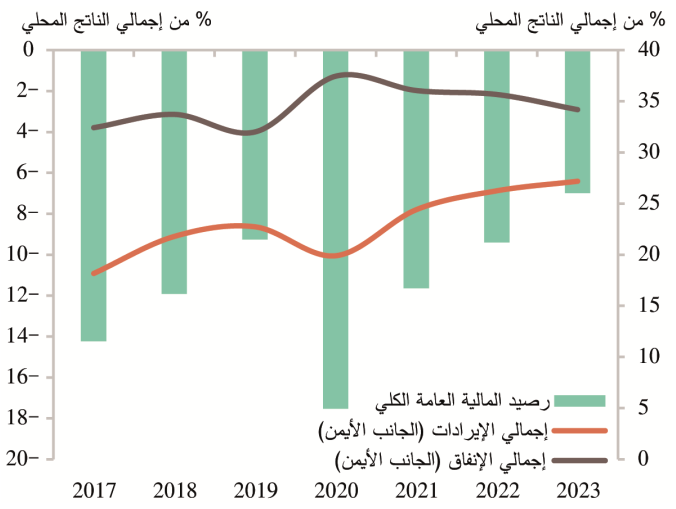

المصدر: السلطات البحرينية، والبنك الدولي، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

طلب المستهلكين إلى انكماش بنسبة 2.6% في عام 2020 (على أساس سنوي مقارن).

والواقع أن تدابير التخفيف المالي والنقدي غير المسبوقة التي اتخذت للحد من التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا، فضلاً عن الهبوط الحاد في أسعار النفط وما صاحبه من حد من قدرات الإنتاج النفطي، أدت إلى توسيع عجز المالية العامة الإجمالي بسرعة إلى أكثر من 17% من إجمالي الناتج المحلي، بعد التحسن الذي كان قد حدث في عام 2019. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي قد بلغت 133% في عام 2020، وهو ما يعكس وضع المالية العامة الواقعة تحت ضغوط كبيرة؛ كما كانت احتياجات التمويل كبيرة في المقابل.

ووفقاً للتقديرات فإن عجز الحساب الجاري قد تدهور من 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 إلى أكثر من 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض حاد في صادرات النفط، والتي تمثل أكثر من 55% من إجمالي الصادرات (2019). كما تشير التقديرات إلى انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلى نحو 1.4 شهر من الواردات غير النفطية في نهاية عام 2020.

وتعد بيانات الفقر قليلة. وترجع أحدث البيانات المتاحة للبحرين عن العمالة إلى الربع الثاني من عام 2019. ووفقاً لهيئة تنظيم سوق العمل، فإن العمال الأجانب يشكلون 80% من إجمالي العمالة في البلاد. وكان عدد البحرينيين العاملين في هبوط قبل الجائحة (الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بعام 2018). وبالمثل، انخفض متوسط الأجور الشهرية بين البحرينيين بنسبة 1.1% فيما بين الربع الثاني من عام 2018 وعام 2019.

الآفاق المستقبلية

تتوقف الآفاق المستقبلية للبحرين على أوجه عدم اليقين المرتبطة بالجائحة، وفعالية التطعيم، وتطور أسواق النفط العالمية وعملية الإصلاح. ومن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي تدريجياً إلى 3.3% في عام 2021، بدعم من الانتعاش في النشاط غير النفطي، فمن شأن طرح التطعيمات سريعاً أن يعزز القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة. ومن المتوقع أن يظل النمو متواضعاً بنسبة 3% في المتوسط على المدى المتوسط، نظراً لتدابير التقشف المالي التي تعد بمثابة عوامل معاكسة تعوق جهود تدارك الأمور بعد انتهاء الجائحة.

ومع غياب الإصلاحات الهيكلية يُتوقَّع أن يظل عجز الموازنة عند 11% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 في ظل حدوث تعاف متواضع في أسعار النفط. وفي أعقاب هذه الجائحة، من الممكن تضييق العجز المالي تدريجياً، من خلال إصلاحات المالية العامة المستمرة، وتحسين توجيه الدعم في إطار برنامج تحقيق التوازن المالي، بالإضافة إلى تطوير موارد جديدة من النفط والغاز. ولكن من المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 133% في عام 2021، وأن تظل مرتفعة في فترة التوقعات، مما يعني ضمناً استمرار الاحتياج إلى تمويلات ضخمة. ومن المرجح أن يستمر العجز الكبير في الحساب الجاري في الفترة 2021–2023 وإن كان بمستويات معتدلة بعض الشيء بفضل التحسّن المتواضع في أسعار النفط.

وترتبط المخاطر الرئيسية التي تهدد الآفاق المستقبلية باحتمالات تكرار حالات تفشي فيروس كورونا، والتي قد تلجئ إلى إعادة فرض تدابير الاحتواء والإضرار بآفاق النمو غير النفطي. وسيؤدي المزيد من التراجع في أسعار الهيدروكربونات (على سبيل المثال، إذا كان العرض العالمي أعلى كثيراً من التعافي في الطلب) إلى الحد من الحيز المتاح في المالية العامة اللازم لاستيعاب المزيد من الصدمات.

وقد خلفت جائحة كورونا والإجراءات المتخذة للتخفيف من انتشارها آثاراً سلبية على قطاعات مثل السياحة والخدمات، التي تعد مصادر مهمة للتشغيل وتنويع الاقتصاد. وسيتوقف تعافي سوق العمل على سرعة توزيع اللقاحات، ليس على الصعيد الداخلي فقط، ولكن كذلك – في حالة السياحة – في المملكة العربية السعودية وغيرها من الأسواق الكبيرة التي تعد من المصادر التقليدية للسفر إلى البحرين لأغراض العمل والترفيه. وهذه البلدان لديها هي الأخرى محفظة مشروعات داخلية لقطاع الخدمات تنافس بها البحرين على نحو متزايد.

الجدول 2 **البحرين**/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2023 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.0	1.9	5.4-	3.3	3.2	3.2
الاستهلاك الخاص	1.4	1.0-	4.0-	3.9	2.9	2.7
الاستهلاك الحكومي	1.8	1.5-	6.5	3.3	1.4	1.2
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	9.5	1.4	6.8-	2.3	4.4	4.5
الصادرات، السلع والخدمات	3.3	0.4	10.4-	5.0	5.5	5.7
الواردات، السلع والخدمات	5.7	5.5-	10.0-	6.0	4.2	3.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.0	1.9	5.4-	3.3	3.2	3.2
الزراعة	3.8	1.0-	0.8	1.5	1.6	1.5
الصناعة	0.2	2.3	4.8-	2.5	3.0	3.7
الخدمات	3.3	1.6	5.9-	3.8	3.4	2.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.1	1.0	2.6-	2.5	2.3	2.2
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	6.6-	2.2-	9.6-	6.9-	4.6-	3.5-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.7	3.0	1.1	1.3	1.9	2.6
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	11.9-	9.3-	17.6-	11.7-	9.4-	7.0-
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	7.5-	4.8-	12.6-	6.9-	4.7-	2.6-

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات